

بحار الأنوار

[163] قوله (من ملك التخلي) أي له أن يختار التخلي ويزهد فيما فيه من الامارة وذلك حجة يتحقق بها في قلوب الناس، أنه إنما سعى في تمكين الخليفة للآخرة لا للدنيا، ويزول شك من كان في ذلك شاكاً، وقوله (ما يلزمنا) معطوف على قوله (وذلك محيط) أي منعهما ما يمنع به أنفسنا يشتمل على كل ما يحتاط فيه محتاط في دين أو دنيا فيدل على أنا نراعي فيهما كل ما نراعي في أنفسنا من الحفظ من شرور الدنيا والآخرة. قوله (وإظهار الدعوة الثانية) لعلها إشارة إلى البيعة الثانية مع ولاية العهد قوله (تائقاً) من تآقت نفسه إلى الشيء أي اشتاقت. 2 - ن: الحسين بن أحمد البيهقي، عن محمد بن يحيى الصولي، عن محمد بن يزيد المبرد، قال: حدثني الحافظ، عن ثمامة بن أشرس قال: عرض المأمون يوماً للرضا عليه السلام بالامتنان عليه بأن ولاء العهد، فقال له: إن من أخذ برسول الله ﷺ لخليق أن يعطى به. 3 - ن: روي أنه قصد الفضل بن سهل مع هشام بن عمرو الرضا عليه السلام فقال له: يا ابن رسول الله ﷺ جئتك في سر فاخلى لي المجلس، فأخرج الفضل يميناً مكتوبة بالعق والطلاق، وما لا كفارة له، وقال له: إنا جئناك لنقول كلمة حق وصدق وقد علمنا أن الامرة إمرتكم، والحق حاكمكم يا ابن رسول الله ﷺ، والذي نقول بألسنتنا عليه ضمائرنا، وإلا نعتق ما نملك والنساء طوالق، وعلي ثلاثون حجة راجلاً أنا، على أن نقتل المأمون، ونخلص لك الامر، حتى يرجع الحق إليك. فلم يسمع منهما وشتمهما ولعنهما وقال لهما، كفرتما النعمة، فلا تكون لكما سلامة ولا لي إن رضيت بما قلتما. فلما سمع الفضل ذلك منه مع هشام علما أنهما أخطئا فقصدا المأمون بعد أن قالاً للرضا عليه السلام: أردنا بما فعلنا أن نجر بك، فقال لهما الرضا عليه السلام: كذبتما فان قلوبكما على ما أخبرتماني إلا أنكما لم تجداني نحو ما أردتما.